

"المصري للدراسات الاقتصادية" يناقش تحديات سوق العمل المصري ويطالب بإصلاحات مؤسسية للحل

نشرة صحفية

القاهرة - 7 مايو 2024

عقد المركز المصري للدراسات الاقتصادية، اليوم الثلاثاء، ندوة بعنوان: "أهم تحديات سوق العمل المصري وبعض مقترحات كيفية التعامل معها"، بالتعاون مع مشروع قوى عاملة مصر الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، تم خلالها عرض الدراسة التي أجراها المركز حول أهم تحديات سوق العمل المصري، حيث تم دراسة التحديات المتمثلة في الإطار المؤسسي لمنظومة التعليم الفني والتدريب المهني في مصر، وتحدي فجوة المهارات بالتركيز على قطاعي السياحة والصناعات الهندسية.

واستعرضت الدراسة أهم اتجاهات سوق العمل المصري خلال العشر سنوات الماضية، حيث اتجه معدل البطالة للانخفاض نسبيا منذ عام 2017 على كافة المستويات، ولكن لا يعد هذا الاتجاه مؤشرا للتحسن، حيث أوضحت الدكتورة عبلة عبد اللطيف المدير التنفيذي ومدير البحوث بالمركز، أن أكبر معدل لتراجع البطالة يتركز بين الأميين وهو ما يعنى أن العمل المتوفر لا يتطلب أى نوع من التعليم، كما تظهر الدراسة ضعف مرونة التشغيل مقابل النمو الاقتصادي نتيجة أن مجالات العمل التي يولدها الاقتصاد ليست مولدة لفرص العمل، وتشير أيضا إلى هرم بطالة مقلوب تتركز فيه أعلى نسب بطالة بين أصحاب التعليم الجامعي وفوق الجامعي، بجانب الارتفاع الملحوظ في نمو القطاع غير الرسمي.

وأشارت الدراسة إلى أهم الدلائل من واقع تقييم الوضع الحالي، والتي تمثلت فى تزامن وجود فائض من كل من العرض والطلب على العمالة مما يعكس حجم الضعف الهيكلي بسوق العمل واتساع فجوة المهارات، كما يتسم سوق العمل المصري بالجمود في مواجهة الصدمات الخارجية والداخلية، مما يكشف عن ضعف الأطر المؤسسية والتشريعية التي يخضع لها. ولا تتجه السياسات الاقتصادية الحالية بوجه عام وسياسات التشغيل بوجه خاص نحو مواجهة التحديات الهيكلية التي يعاني منها سوق العمل، كما تلعب الخصائص الديموغرافية دوراً خفياً في التغييرات الديناميكية التي تشهدها البطالة؛ فعلى سبيل المثال، تضخم الشباب أو انخفاض معدل نموه له تأثير مباشر على بنية قوة العمل وهو ما ينعكس بدوره على معدلات البطالة.

وأخيراً، فإن تراجع معدلات البطالة لا يعكس بالضرورة صحة سوق العمل؛ فقد تغفل هذه المعدلات عن قطاع عريض من الفئات الأخرى مثل التشغيل غير الكامل، العمالة المدبطة، التشغيل غير الرسمي، أو البطالة الخفية وغيرها.

ورصدت الدراسة قائمة من 10 تحديات على رأس أولويات سوق العمل المصري، تمثلت فى: التحديات المؤسسية الخاصة بسوق العمل، ومشكلة ضعف حقيقية فى منظومة التعليم الفني والتدريب المهني، وفجوة المهارات، وفجوة النوع والهشاشة الاقتصادية بين النساء، وتضخم القطاع غير الرسمي، وطبيعة سوق العمل المدفوعة بالعرض، وتشوه الأجور، وتضارب وتحيز الأطر التشريعية، ومتطلبات القطاع الخاص: إطلال "التدريب داخل العمل" On the Job Training محل التعليم، بالإضافة إلى هجرة مرتفعة وغير منظمة للعمالة. وركزت الدراسة على مقترحات مواجهة أول ثلاث تحديات باعتبارها محركات للتغيير كما أنها تمثل أصل المشكلة وليس أحد أعراضها، ويترتب على علاجها نتائج أسرع.

وفيم يتعلق بالتحدي الأول وهو الإطار المؤسسى لمنظومة التعليم الفني والتدريب المهني فى مصر، فقد رصدت الدراسة بشكل تفصيلي طبيعة المنظومة الحالية ومقارنتها بأفضل التجارب الدولية ممثلة فى ألمانيا وسنغافورة، للوقوف على أبرز نقاط الضعف فى المنظومة المصرية فنياً ومؤسسياً واقترح الحلول وخطة العمل التنفيذية لإصلاح المنظومة.

وفى هذا السياق أوصت الدراسة بإنشاء مجلس قومی للتعليم والتدريب الفني والمهني يتبع مجلس الوزراء مباشرة ويضم المجلس مجموعة الوزارات الأفقية التي لا علاقة لها بالتعليم الفني والتدريب المهني وتحديداً: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ووزارة المالية، بالإضافة إلى الخبراء المتخصصين في مجال التعليم الفني والتدريب المهني على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، ويكون للمجلس أمانة فنية متخصصة دائمة قادرة على إجراء الدراسات التي يحتاجها وترجمة قراراته إلى سياسات وإجراءات تنفيذية ليتم توزيعها على الجهات التنفيذية، كل في حدود اختصاصه، وتقوم الأمانة الفنية بتحليل بيانات سوق العمل وإعداد تقارير متابعة المستهدفات التي يضعها المجلس للجهات المختلفة.

وتقوم الجهات التنفيذية بأدوارها المعتادة ولكن في ضوء توجهات استراتيجية يضعها المجلس، ومؤشرات أداء محددة مسبقاً للمتابعة والتقييم مع ضرورة التأكيد على استقلالية الجهات المنوط بها ضمان جودة الخدمات التعليمية المقدمة.

ورصد الجزء الثاني من الدراسة ما يتعلق بتحدى فجوة المهارات في مثاليين من القطاعات الاقتصادية هما السياحة والصناعات التحويلية، والتركيز على أهم التغييرات المطلوبة في السياسات والإجراءات التي يمكن أن تحقق انخفاضاً ملحوظاً في فجوة المهارات في قطاعي السياحة والصناعات الهندسية، حيث تضمنت الدراسة تحديات تفصيلية تسببت في اتساع فجوة المهارات بكل قطاع، ولكن بشكل عام يتطلب مواجهة هذه التحديات حل المشكلات ذات الصلة بالأطر المؤسسية وضعف التعليم والتدريب، والمحددات المالية، والثقافة المجتمعية ومستوى الوعي، وضعف المهارات الرقمية، واقترحت الدراسة برامج تفصيلية لكل قطاع على حدة لمواجهة تحدياته، محدد بها الجهة المسؤولة عن تنفيذ كل مقترح وفق إطار زمني محدد.

من جانبها أكدت الدكتورة عبلة عبد اللطيف، أن الدولة تحتاج إصلاحاً مؤسسياً بكافة القطاعات، فهو الحل لكثير من المشكلات التي نواجهها، وضرورة فصل التخطيط والتنفيذ والمتابعة وأن تكون المؤشرات قابلة للقياس حتى يمكن تحقيق إصلاح حقيقي.

وقال الدكتور عمرو عبد القوي أستاذ العمارة بالجامعة الأمريكية وشريك مؤسس للأكاديمية الوطنية للعلوم والمهارات (ناس أكاديمي)، أن الدراسة تناولت مشكلات التعليم الفني بشكل صريح وواعي لحجم المشكلة، معرباً عن سعادته بالنقاشات المتكررة حول منظومة التعليم الفني في مصر، وهي موضوعات لم يكن الحديث فيها متعارفاً عليه قبل سنوات عند بداية عمله في هذا المجال.

وأكد عبد القوي أن أساس الحل هو تنفيذ الخطط والاستراتيجيات التي يتم التوافق عليها فدراسة الفجوة هي أساس البداية حيث وضعت الدراسة يدها على أساس هشاشة المنظومة، ولكن هناك مشكلة قائمة دائما تتعلق بالملكية ومن في يده سلطة القرار السياسى والتنفيذ، فالأساس هو أن يكون المجلس المقترح لديه قوة وسلطة اتخاذ القرار وإلزام الجهات المختصة بالتنفيذ.

من جانبه أشار معتر صدقى نائب رئيس لجنة السياحة بالغرفة الأمريكية، إلى تغير أنماط السياحة فى العالم كله، فلم تعد السياحة الثقافية والتعليمية هي السائدة كما كان فى السابق، وتغير طريقة البحث عن الإجازة، وانتقد فى حديثه الترويج لفيدوهات تسيء إلى السياحة مما يؤثر على القطاع، مؤكدا ضرورة رفع الوعى تجاه احترام السائح والمقاصد السياحية فى مصر لدى المواطن بداية من النشء، والعمل على تحسين التجربة السياحية حتى يحرص السائح على تكرارها.

وشدد عمرو أبو فريخة عضو مجلس إدارة غرفة الصناعات الهندسية باتحاد الصناعات، على أن إحداث أى تغيير وإصلاح فى القطاع الصناعى يتطلب تغيير السلوك المجتمعى وتأصيل ثقافة العمل والانضباط، مشيرا إلى أن حجم السوق هو المحدد الأكثر جذبا للاستثمار وليس الحوافز الاستثمارية، وهو ما يتطلب تقليص فجوة المهارات وثقافة الانضباط لدى القوى العاملة.

وأشار جوزيف غانم مدير مشروع قوى عاملة مصر الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، إلى التشاور مع كافة الجهات أصحاب المصلحة فى مجالات الدراسة سواء القطاع الخاص أو الحكومة، لتنفيذ التوصيات وبرامج العمل التى تضمنها الدراسة، لافتا إلى متابعة التنفيذ من خلال الوحدة المخصصة باتحاد الصناعات.